العرب وإيران في المشروع الإقليمي للشرق الأوسط
في أعقاب الحرب العالمية الثانية

د /أحمد الشربيني

كلية الآداب – جامعة القاهرة

العرب وإيران في المشروع الإقليمي للشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية

د /أحمد الشربيني(*)

الملخص :

يهتم هذا البحث بتحديد أبعاد المشروع الإقليمي للشرق الأوسط الذي اهتم الغرب بتحديد أبعاده الجغرافية والسياسية باندلاع الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والتي انشغل الغرب طوالها بعزل مراكز إنتاج النفط بمنطقة الشرق الأوسط عن مجال المنافسة الإقليمية ، والدولية ، وسياسات الاستقطاب التي ارتبطت بالحرب الباردة ، وسعي الغرب لاستكمال أحد أهم التحالفات أو التكتلات الإقليمية لعزل الاتحاد السوفيتي ، والحد من قدراته على مواجهة الغرب ، فى منطقة الشرق الأوسط ، ومن ورائها ، منطقة المحيط الهندي وأفريقيا ، بعد أن نجحت الولايات المتحدة في عزله عن غرب أوربا ، في الوقت الذي كانت تعمل فيه لعزله عن شرق آسيا . كذلك كانت أحد أهداف الغرب من تكتيل المنطقة إجهاض مشروع الجامعة العربية ، وخلق ظروف تساعد على حسم مشروع الدولة اليهودية ، واستيعابها في نظام إقليمي مع الدول العربية والإسلامية في المنطقة ، وخلق أمامها فرص للهيمنة على الإقليم سياسيًا ، بعد اختراقه اقتصاديًا .

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب- جامعة القاهرة

Abstract

This study is concerned with defining the geographical and political dimensions of the regional project for the Middle East, which the West was interested in weaving with the outbreak of the Cold War, and also concerned with defining the objectives of this project, represented in isolating the oil production centers in the Middle East from the field of regional and international competition, and the polarization policies that were associated with that war on the one hand. On the other hand, the formation of one of the most important alliances or regional blocs to isolate the Soviet Union from warm waters, and limit the capabilities of the Soviets to confront the West, in the Middle East region, and beyond it, the Indian Ocean region and Africa, After the United States succeeded in isolating the Soviet Union from Western Europe, and its work to isolate it from East Asia.Likewise, one of the goals of the project was to abort the Arab League project, create conditions that help the formation of the Jewish state, and assimilate it into a regional system in the Arab and Islamic region, and create opportunities for it to dominate the region politically, after penetrating it economically.

يشكل المشرق العربي بما فيه مصر مع إيران تاريخيًا أغلب الوحدة التاريخية والحضارية التي تعرف بالشرق الأدنى ، ورغم تاريخانية مصطلح الشرق الأدني ، مازالت بعض الدوائر السياسية الغربية- لاسيما الأمريكية - تستخدمه للإشارة إلى نفس المنطقة ، ربما بعد فشل محاولات دمج المنطقة في إقليم الشرق الأوسط ، الذي اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ببلورته بالتزامن مع انطلاق الحرب الباردة ، بعد الحرب العالمية الثانية .

والشرق الأوسط أحد المصطلحات السياسية والجغرافية ، التي بدأت تتردد في الأدبيات الغربية مع مطلع القرن العشرين ، في إطار تحديد الغرب للمناطق الشرقية حسب موقعها دنوا منه بعدوا عنه . وقد أطلق في البداية على المنطقة التي وقعت بين الشرقين الأقصى والأدنى ، والتي تضم شبه القارة الهندية وآسيا الوسطى[١] .

ويعود الاستخدام الأول لمصطلح الشرق الأوسط إلى الفريد ماهان Alfred Mahan - الاستراتيجي البارز في البحرية الأمريكية والذي أطلقه في مقال نشرته مجلة National Reviewبعددها الصادر في سبتمبر ١٩٠٢ ، على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية بمركزها في الخليج الفارسي ، والتي توقع أن تكون مسرح مواجهة استراتيجية بين بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية[٢] ، بعد أن تطلعت الأخيرة لاختراقها حتى يتسنى لها الوصول للمياه الدافئة ، في وقت كانت تعتبرها بريطانيا الحديقة الخلفية للهند ، أهم مستعمراتها بالشرق .

كما تردد استخدام مصطلح الشرق الأوسط على صدر صفحات التايمز اللندنية ، بعد أن نشرت في الفترة ما بين خريف ١٩٠٢ وربيع ١٩٠٣ عدة مقالات لفالنتين شيرول Valentine Chirol الدبلوماسي والمؤرخ والصحفي البريطاني- عن المسألة الشرق أوسطية ، والتي شكلت خلاصة كتاب له نشر في عام ١٩٠٣ عنوانه

مسألة الشرق الأوسط أو بعض المشكلات السياسية للدفاع عن الهند
The Middle Eastern Question Or Some Political Problems Of Indian Defense تعرض فيه لمستقبل منطقة شبه القارة الهندية ، وآسيا الوسطى ، في ظل الحراك الاقتصادي والسياسي الذي كان يشهده المجتمع الروسي ، والذي كان ينبئ بمولد قوة جديدة ستشكل لإنجلترا مأزقًا في هذه المنطقة .

وعندما استعمل اللورد كيرزون Lord Curzon أنشط السياسيين الإنجليز الذين خدموا المشروع البريطاني في الهند ومصر – حيث شغل منصب حاكم عام الهند البريطاني ، ثم منصب المعتمد البريطاني في مصر مصطلح الشرق الأوسط في إحدى جلسات مجلس العموم البريطاني في سنة ١٩١١ كان للإشارة إلى المنطقة الجغرافية التي تضم إيران ، والخليج ، وتركيا . وهي المنطقة التي شكلت إنجلترا قوات للدفاع عنها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، عرفت بقوات الشرق الأوسط . وفي أعقاب الحرب شكل وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشر شل إدارة تابعة لوزارته ، عرفت بإدارة الشرق الأوسط ، للإشراف على شئون فلسطين والأردن والعراق(٣) .

ثم اتسعت الدلالة الجغرافية والسياسية للشرق الأوسط مع اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى شملت المناطق التي كان يطلق عليها منذ ١٩٠٢ ، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأدنى ، والتي توقعت بريطانيا وحليفاتها أن تكون واحدة من أهم ساحات الحرب ، بعد غزو ألمانيا لشرق أوروبا ، وفتح جبهة حربية مع روسيا واشتعال الحرب في منطقة الشرق الأقصى ، وازدياد حاجة الاتحاد السوفييتي إلى فتح جبهة للإمداد والتموين عبر إيران ومنطقة الخليج ، والمحيط الهندي ، بعد أن تهددت ، بل وتعطلت حركة النقل عبر البحر المتوسط ، في الوقت الذي اشتد فيه الموقف سخونة على الحدود المصرية الليبية بين إنجلترا وإيطاليا ، ولعل هذا التوقع هو ما حدا بإنجلترا إلى التفكير في ترتيب وضع المنطقة إبان الحرب ، وإقدامها في سنة ١٩٤١ على

تأسيس مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Center» يتيح لها الاكتفاء ذاتيًا فحسب ، بل وتزويد قوات الحلفاء بالمنطقة ، والمناطق القريبة منها باحتياجاتها من الضروريات التي قد يتأخر الحلفاء في نقلها إلى ميادين القتال بسبب ظروف الحرب ، والتقليل من اعتماد المنطقة على الخارج ، بدرجة توفر للحلفاء حيزا كافيا بالسفن التي يمكن تامين ترددها على المنطقة لنقل الإمدادات العسكرية ، بعد أن فقدت بريطانيا سيطرتها على النقل عبر المتوسط في ١٩٤٠ مع سقوط فرنسا في الحرب تمامًا . وقد أدت مشاركة الولايات المتحدة بمركز تموين الشرق الأوسط ، ونجاحه في إدارة أزمات دول المنطقة المغرب ، ليبيا ، إثيوبيا ، فلسطين ، سوريا ، لبنان ، شرق الأردن ، العراق ، تركيا ، إيران ، أفغانستان ، الهند إبان الحرب إلى ذيوع شهرته ، وكثرة تداول مصطلح الشرق الأوسط بوسائل الإعلام الغربية والشرقية على حد سواء(٤) .

وإذا كانت الدوائر السياسية البريطانية قد أصبحت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أكثر تحديداً للشرق الأوسط في الأقاليم المحيطة بالخليج والبحر الأحمر وشرقي البحر المتوسط(٥) ، فإن الدوائر السياسية الأمريكية لم تتردد استخدام المصطلح من جانبها إلا مع مطلع الحرب العالمية الثانية ، عندما أرسلت بعثة للوقوف على أوضاع الشرق الأوسط ، وحددت مهمتها في المنطقة الناطقة باللغة العربية في الشرق الأدنى (مصر ، لبنان ، سوريا ، فلسطين ، شرق الأردن ، السعودية ، العراق) بالإضافة إلي إيران وتركيا(٦) . وإن كان التحديد الأمريكي للشرق الأوسط لم يكن ثابتًا حتى مطلع خمسينات القرن العشرين ، فبينما ذهبت وكالة الاسوشيتد برس إلى أن المسؤولين الأمريكيين فسروا عبارة الشرق الأوسط التي وردت بمبدأ إيزنهاور على أنها المنطقة الممتدة من مضيق جبل طارق حتى بحر العرب ، فقد ذهب وزير الخارجية الأمريكي دالاس إلى أن الشرق الأوسط هو كل شيء من ليبيا غربًا حتى باكستان

شرقًا ومن تركيا شمالاً حتى العربية السعودية والسودان والحبشة جنوبًا[٧] .

ورغم عدم الاتفاق علي الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط فقد كان هناك اتجاه عام لدى الدول الغربية الفاعلة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية- الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة- لتوسيع الشرق الأوسط غربا ليستوعب المناطق التي كانت تدخل ضمن ما يعرف بالشرق الأدنى . وإن كان هذا لا يعني أن مصطلح الشرق الأدنى قد اختفى من الأدبيات السياسية الغربية ، بل ظل يستخدم كمرادف لمصطلح الشرق الأوسط أحيانا ، وللإشارة لمنطقة مستقلة عن الشرق الأوسط ، أو مندمجة فيه أحيانًا أخرى . حيث أشارت الوثائق الأنجلو أمريكية ، وبخاصة ما اتصل بالمحادثات غير الرسمية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ أبريل ١٩٤٤ إلى أهمية الشرقين الأدنى والأوسط الاستراتيجية لمصالحمها . وإن كان وفدا البلدين في مباحثاتهما قد حددا حدودهما معًا في مصر والسودان وإثيوبيا وشرق الأردن ودول المشرق Levant States والعراق والسعودية واليمن والخليج الفارسي وإيران وأفغانستان[٨] .

وعندما جرت محادثات أنجلو أمريكية -غير رسمية - بواشنطن ١٩٤٧ لبحث المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة في الشرق الأدنى ، وإيجاد آلية مشتركة لحلها ، استخدم مصطلح الشرق الأدنى كمرادف للشرق الأوسط أو كجزء منه ، عندما أشاروا إلي الشرق الأدنى وبين قوسين الشرق الأوسط Near East (Middle East)[٩] . وهذا يعني أن الحدود الجغرافية للشرق الأوسط امتدت غربًا حتى ابتلع كل منطقة الشرق الأدنى .

الغرب وتخليق إقليم الشرق الأوسط

أفرزت الحرب العالمية الثانية تغييرات إقليمية ودولية دفعت بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى الشروع في إقامة إقليم شرق أوسطي ، في إطار

تبنيهما لسياسة التكتلات ، والاحلاف التي أصبحت جزءاً من استراتيجية الغرب لتضييق الخناق على الاتحاد السوفييتي وعزله في الحرب الباردة ، وتصاعد سياسات الاستقطاب .

وكما رأى الغرب في تكتيل الشرق الأوسط وسيلة لعزل الاتحاد السوفييتي واحكام الحصار عليه ، فقد رأي فيه وسيلة لعزل مناطق نفوذه ومصالحه النفطية والاستراتيجية عن الحرب الباردة .

لهذا شكلت منطقة الخليج ، بكل مكوناتها السياسية مركز المشروع الشرق أوسطي ، وربما كانت المنطقة التي كان تأمينها أحد أسباب طرح المشروع ، لعزلها عن مجال المنافسة الدولية ، ووضع حد للمنافسة الإقليمية حولها ، بعد أن أصبحت – في أعقاب الحرب العالمية الثانية – من المناطق التي أخذ يعول عليها الغرب تزويده باحتياجاته المتزايدة من النفط ، في ظل توقعات حدوث أزمة نفطية بعد الحرب ، نتيجة تأثر إنتاج النفط بتدمير حقوله – إبان الحرب العالمية الثانية – في الهند الشرقية الهولندية ، وبورما ، وجنوب روسيا ، وازدياد الطلب علي النفط في السوق العالمية ، مع اتجاه الدول التي كانت قد تورطت في الحرب لاستعادة على الأقل – مستويات ما قبل الحرب من التنمية ، وازدياد استهلاك روسيا وأمريكا للنفط بدرجة قد تدفعهما إلى الحد من الكميات التي كان كلاهما يصدرها إلى دول غرب أوروبا(١٠) .

وكانت إنجلترا من أكثر الدول الغربية انزعاجًا من حدوث أزمة نفطية في أعقاب الحرب ، باعتبارها واحدة من الدول التي أجهدتها الحرب ، وأثرت في أوضاعها الاقتصادية بدرجة كبيرة ، بعد أن كرست كل إمكاناتها لخدمة المجهود الحربي ، ومن ثم كانت من أكثر الدول في أعقاب الحرب حاجة إلى كميات هائلة من النفط ، حتى تستعيد مستوى ما قبل الحرب من التنمية بالجزر البريطانية ودول

الكومنولث ، و تفي بالتزاماتها النفطية للولايات المتحدة الأمريكية التي اشترطت عليها رد الوقود الذي وفرته لها إبان الحرب في شكل نفط خام ، بمجرد أن تضع الحرب أوزارها ، لاسيما بعد أن وفرت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة في الحرب على الجبهة الأوروبية ، نتيجة إغلاق البحر المتوسط ، وتصاعد استهلاك آلة الحرب للنفط ، بعد أن أصبح إلقاء كل طن قنابل على برلين ، يحتاج إلى خمسة أطنان بنزين(١١) .

ومما زاد من مخاوف إنجلترا من حدوث أزمة نفطية في أعقاب الحرب ، تراجع نسبة ما أصبحت تحصل عليه من نفط الخليج في نهاية الحرب إلى ٢٨٪ بعد أن كانت تنفرد بأكثر من ٨٠٪ منه حتى اندلاعها ، في الوقت الذي قفزت فيه حصة الولايات المتحدة من ١٥٪ قبل الحرب إلى ٤٢٪ في نهايتها ، بعد أن أضعفت ظروف الحرب موقف إنجلترا من استمرار تمسكها بالاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تمنع شيوخ الخليج من منح أي امتيازات نفطية لأية دولة دون موافقتها ، واستغلال اتفاقية الخط الأحمر في إقامة العراقيل أمام شركات النفط الأمريكية العملاقة ، التي كانت قد حصلت على امتيازات نفطية بمعظم دول المنطقة – منها شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard oil Company of California ، التي حصلت على امتيازين للتنقيب عن البترول في البحرين ، والمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ ، وشركة نفط البحرين BPC بابكو (١٩٣١) ، وارامكو ARAMC في السعودية ، وشركة بترول الخليج ، التي اشتركت مع الشركة الإنجليزية الإيرانية للنفط AIOC ، في تأسيس شركة نفط الكويت عام ١٩٣٤ ، والتي كانت تمثل أول توأمة بين الشركات النفطية الأمريكية والإنجليزية العاملة في الخليج(١٢) – والسعي لتكريس نفوذها النفطي في البحرين ، والكويت ، والعراق التي أخذ الأمريكان يولونها إلى جانب المملكة العربية السعودية أهمية أكثر من جاراتها الخليجيات بسبب احتياطاتها

البترولية الهائلة(١٣) . هذا علاوة على الحصول على امتيازات نفطية في إيران ، التي تطلعت لأن تكون أحد مصادرها النفطية في الشرق الأوسط(١٤) بعد أن أصبحت أحد أهم مصادر إمدادها مع منطقة الإسترليني باحتياجاتها النفطية المتزايدة (١٥) ، لاسيما مع استمرار احتكار شركة النفط الأنجلو/ إيرانية لحقولها النفطية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية(١٦) .

ولعل تزايد المصالح النفطية الأمريكية بالخليج في نهاية الحرب العالمية الثانية ، هو ما دفع الحكومة الأمريكية إلي تعزيز سيطرتها علي دوله ، وعلي إنتاجها من النفط ، وسياسة تسويقه ، حتى تتمكن من تعزيز قدرتها للتحكم في أسعاره بالسوق العالمية ، بعد أن تصبح أكبر منتج ومستهلك له ، والعمل للحيل بين بريطانيا وربط منطقة الخليج بكتلة الإسترليني(١٧) .

واستماتة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة على نفط الخليج في أعقاب الحرب العالمية الثانية يعزي إلى تناقص Running out نفطهم ، وحاجتهم المتزايدة للنفط ، وسهولة تعاملهم مع الدول الخليجية المنتجة له ، ورخص الأيدي العاملة في المنطقة ، ووفرة آبارها النفطية ، وانخفاض رسوم نقله ، وضآلة النسب التي تدفعها ، شركات النفط للدول المنتجة بالمنطقة – التي تراوحت بين ١٣ سنتًا و١٥ سنتًا عن البرميل الواحد– بشكل جعل سعر بترول الخليج بالأسواق الأمريكية لا يتجاوز عشر تكاليف إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية(١٨) .

ورغم ازدياد المصالح النفطية الأمريكية في الخليج ، على حساب إنجلترا التي خرجت من الحرب في وضع لا يسمح لها بالاحتفاظ بما تبقى لها من نفوذ ومصالح في الشرق الأوسط بمفردها ، فقد أخذت إنجلترا تتحدث عن قبولها بشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية – على الأقل – في نفط الشرق الأوسط ، تتيح لهما العمل معًا لتنمية موارد الخليج النفطية بدرجة كبيرة ، نظرًا لأن النفط يعد المورد

الطبيعي الوحيد الضخم المتوفر في المنطقة ، والذي يمكن لحكوماتها ، إنتاجه بكثرة ، وتصديره إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، المطلوب فيهما بكميات كبيرة وبإلحاح ، ولا سيما أن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تدشين مبالغ ضخمة للاستثمار في قطاع النفط الخليجي ، وتقديم قروض لدول المنطقة ، يمكن أن تسدد في شكل نفط خام(١٩) .

واتجاه إنجلترا للتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نفط الشرق في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ارتبط بقناعة ساسة إنجلترا الذين انشغلوا ببحث مستقبل الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية بأن المنافسة القوية بين بلادهم والولايات المتحدة الأمريكية ، حول النفوذ السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط ، ستكون كارثية لبريطانيا ، وتنذر بتراجعها ما لم تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعترف بحقها في نفط المنطقة وتتعاون معها بشأنه ، لأنها لا تملك وسائل هذه المنافسة ، بعد أن أصبحت أفقر من أمريكا ، التي لا يمكنها التخلي عن بترول الشرق الأوسط(٢٠) .

ولعل القناعة الإنجليزية بحتمية التعاون مع الأمريكيين في الشرق الأوسط هي التي حدت بأحد أهم المسئولين البريطانيين الذين كانوا يعملون في المنطقة السيد كامبل Campbell السفير البريطاني في مصر لأن ينصح خارجية بلاده بأن الأمريكان يجب ألا يشعروا بأن هناك اتجاهًا من جانب حكومة صاحبة الجلالة (الحكومة البريطانية) لتقويض مصالحهم النفطية في منطقة الخليج ، وبخاصة في المملكة العربية السعودية . . . لأن الظروف الحالية (عندئذ) مهيأة لأن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأقوى ، والأكثر قسوة ، والطرف الأساسي في المنطقة . . . ولا أعتقد أننا يومًا سنقف ثانية ، وأننا لا نستطيع أن نضع أيدينا على أملاكنا - كما كان في الماضي - في وجود الولايات المتحدة الأمريكية ، لهذا إذا

وجدنا أنفسنا نلقب بالشريك الأضعف في الأحداث ، سيكون ذلك بدون شك أفضل لمصالحنا عن طردنا من الشرق الأوسط (٢١) .

لهذا أخذ الإنجليز يتحدثون عن ضرورة مزاملة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، والعمل معها للحفاظ على المصالح الأنجلو/ سكسونية ، والاستقرار في المنطقة وذلك بالاتفاق التام على تقسيم الفرص الاقتصادية بالتساوي بينهما(٢٢) .

ومما زاد من قناعة الإنجليز بدور الشريك الأصغر في الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة ، لتوفير الأمن والاستقرار للمنطقة ، وحماية مصالحهما فيها ، وبخاصة النفطية منها ، سعيها لأبعاد شبح الحرب الباردة عن منطقة الشرق الأوسط ، بعد أن اخذ الاتحاد السوفييتي يتطلع للحصول على جزء من نفط الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لسد جزء من احتياجاته النفطية ، وحرمان الغرب من الانفراد بنفط المنطقة ، والتأثير عليه اقتصاديًا وحربيًا - بدرجة أو بأخرى - في الحرب الباردة .

وبدأت المساعي السوفييتية للمزاحمة علي نفط الشرق الأوسط ، بالضغط على إيران للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط ، بأجزاء كبيرة من الأقاليم الشمالية المتاخمة للأراضي السوفييتية ، وتأسيس شركة سوفييتية إيرانية للبترول ، بموجب الاتفاق الذي أبرمه الروس مع رئيس الوزراء الإيراني ، والذي كان يعطى لروسيا ٥٥٪ من حقول التنقيب في شمال إيران ، وبلغ تمسك الروس بهذا الاتفاق ، أن السفير السوفييتي في طهران صرح بأن عدم تمريره بمجلس النواب الإيراني ، سيدفع بلاده لأن تعتبر إيران دولة معادية ، وستقوم بأنشطة تهددها ، قد تصل إلى حد تحريك القبائل والأقليات الساخطة على الأسرة الإيرانية الحاكمة ، وإشعال حروب عصابات ضد الحكومة الإيرانية على طول الحدود(٢٣) .

وقد أثارت الضغوط السوفييتية للحصول علي امتيازات نفطية بشمالي إيران مخاوف الغرب ، الذي اعتبر حصول السوفييت على أي امتياز نفطي في إيران لن يعرض أمنها ووحدة أراضيها للخطر فحسب(٢٤) ، بل سيؤثر – باعتبارها مركزًا غنيًا بالنفط في إمدادها للغرب بجزء كبير من احتياجاته النفطية ، وسيعرض مصالح الغرب النفطية في الشرق الأوسط بشكل عام للخطر(٢٥) ، لأن الوجود السوفييتي في إيران سيشجع الحكومة السوفييتية للحصول على امتياز لإنشاء خط للسكك الحديدية ، يربط روسيا عبر إيران بموانئ الخليج العربي حيث مصالح الغرب النفطية في جنوب إيران والجانب الغربي للخليج ، كما أن الوجود السوفييتي في شمال إيران ، سيجعل القوات الروسية على الحدود العراقية ، وعلى خطوط متقدمة من بغداد ، وحقول النفط والأنابيب في كركوك ، كما يجعل تلك القوات على بعد مائتين ميلاً من حقول إيران النفطية في الجنوب(٢٦) .

إضافة إلى هذا كانت هناك مخاوف غربية من أن يؤدي الوجود السوفييتي بإيران إلى انتشار الأفكار الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط ، وبين عمال الشركات النفطية الغربية العاملة بالمنطقة ، والتي كانت تعسى دومًا لعزل عمالها عن الأنشطة السياسية والأفكار الراديكالية(٢٧)– كالشركة الإنجليزية الإيرانية AIOC ، وشركة Anglo-Iranian south western ، وشركة بترول العراق Iraq Petroleum Com-pany ، والشركة العربية الأمريكية للبترول أرامكو Arabian Americans Oil Aram Co - «Company تظهر فيه حساسيتها الشديدة لكل القوانين والحركات المثيرة لعواطف العمال(٢٨) .

ولعل اهتمام الاتحاد السوفييتي بالحصول على امتيازات نفطية بإيران ، ومخاوف الغرب من تسلل الافكار الشيوعية إلى الشرق الأوسط ، هو ما دفع المهتمين بمستقبل الشرق الأوسط من الغربيين إلى التأكيد على أن نجاح السوفييت في إيران اقتصاديًا

وأيديولوجيا سيمكنهم من مزاحمة الغرب في نفط الشرق الأوسط ، والوصول للمياه الدافئة(٢٩) . حتى إن أحد المسئولين الغربيين ذهب إلى أن وقوع إيران وجاراتها تحت تأثير الشيوعية لن يفقد إيران أهميتها الاستراتيجية كمركز لتوريد النفط للغرب على المدى الطويل فحسب ، بل سيعرض أمن الشرق الأوسط ، والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيه للخطر(٣٠) .

والخوف من انتشار الشيوعية يعزي إلي إدراك الدول الرأسمالية لطبيعة نشاط الشركات النفطية في المنطقة وعلاقتها بدولها ، القائمة على الاستغلال واستنزاف الموارد وتحقيق الإرباح بأقل تكاليف ممكنة ، وسوء أوضاع عمالها مما أوجد حالة من السخط داخل تلك الدول ، وبين عمال الشركات بشكل يوفر تربة خصبة لتقبل الأفكار الشيوعية وتناميها .

فعقود النفط التي وقعتها شركات النفط مع دول المنطقة كانت مجحفة لأبعد الحدود ، بعد أن حرمت تلك الدول من العائد المناسب ، أو حتى التدخل لتحديد الإنتاج والأسعار- حتى إن السعودية بعد أن نجحت في تعديل شروط الامتياز مع شركة أرمكو ارتفع عائدها النفطي من خمسة ملايين دولار سنوياً في ١٩٤٥ إلى٥٥ مليون دولار في ١٩٤٩ - كذلك كان عمال الشركات النفطية (كشركة النفط الإيرانية الإنجليزية A I C ، التي كانت أضخم مستخدم للعمالة في إيران ، وشركة أرامكوا التي كان يعمل لديها في أعقاب الحرب العالمية الثانية حوالي ٤٠ ألف عامل ، تجمعوا في المنطقة الشرقية بالسعودية وكذا عمال شركة بترول العراق يعملون في ظروف صعبة ، نظراً لطول ساعات العمل وتدني الأجور وغياب الخدمات الصحية والتعليمية ، وعدم توفر المساكن المناسبة ، ونظم التأمين التي تحميهم من مخاطر الإصابة والعجز والمرض والشيخوخة . هذا علاوة على التفاوت الواضح في المعاملة بين العمال الأجانب والوطنيين ، حتى إن شركة بترول العراق أعلنت عن وجود

حالة من عدم الانسجام بين الموظفين الأجانب والوطنيين ، الذين يعملون في حقولها ، للتفاوت في الرواتب والامتيازات التي تقدمها الشركة لهم ، ووجود حدود لترقية الوطنيين(٣١) .

هذه الظروف التي كان يعمل فيها عمال شركات النفط في منطقة الشرق الأوسط كان متخوفًا أن تجعل هؤلاء العمال أكثر ميلاً للأفكار الشيوعية التي سيرون فيها دعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة الاستغلال ، كما أنها قد تدفعهم إلى تنظيم صفوفهم ، والدخول في مواجهات مع الشركات للاعتراف لهم بحق تكوين نقابات عمالية وتحسين ظروف العمل ، وزيادة الرواتب لرفع مستويات معيشتهم ، وتحسين مستوى الإسكان ، ووسائل المواصلات ، والمطالبة بالإكثار من بناء المدارس ، بشكل سيؤثر على أرباح تلك الشركات ، وربما بنيتها الأساسية إذا ما تجاوزت احتجاجات العمال مرحلة الإضراب والاعتصام ، إلى تدمير البني الأساسية لتلك الشركات(٣٢) .

ولعل الخوف من انتشار الأفكار الشيوعية بين عمال شركات النفط ، هو ما حدا ببعضها الذي كان يتمتع بنفوذ كبير جعلها بمثابة دولة داخل دولة A state with in a state ، بعد أن وصل إلى حد التدخل في رسم سياساتها ، وبخاصة النفطية إلى إعادة النظر في سياسته والاتجاه لجعل الشركات أكثر اندماجًا في المجتمع ، والعمل لتحسين أوضاع العمال . فأخذت شركة بترول العراق ، تفكر في وضع خطط بريطانية للإسراع في تعليم العراقيين حتى تتوفر لهم فرص لشغل المراكز القيادية بها ، وتشجيعهم على العمل بالشركات الأجنبية الأخرى العاملة في الشرق الأوسط(٣٣) ، في الوقت الذي اتجهت فيه أرامكو لإعادة النظر في علاقتها بالعمال ، وإقامة مشروعات للتنمية تكسبها احترام المجتمع السعودي ، منها أجراء دراسات لزيادة الإنتاج اليومي للنفط من ٢٧٠,٠٠٠ برميل إلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل ، والعمل لتغيير

نظرة المجتمع السعودي للأجانب ، والتصدي للأنشطة المعادية للأجانب ، وتغيير آلية مقاضاتهم ، بعد أن أزعجها خضوع موظفيها الأجانب لنظم التقاضي السعودية ، في الوقت الذي قامت فيه الشركة ببناء منازل أفضل للعمال السعوديين ، والتوسع في التعليم التقني لهم ، وإقامة نموذج للمزارع التقنية بالرياض ، والتي أدى نجاحها إلى تطلع الحكومة السعودية إلى التفكير في إقامة أربع مزارع مماثلة لها بالقرب من جدة والطائف والهفوف والقطيف ، هذا فضلًا عن إتمام دراسة لإقامة شبكة لخطوط السكك الحديدية في المملكة ، منها خط لربط الدمام بالرياض – والتي اقترحت بأن يتحمل تكاليفها بنك التصدير والاستيراد - Export import- bank في الوقت الذي طالبها فيه الملك عبد العزيز بدراسة إمكانية إنشاء خط من مكة إلى جدة فالمدينة ، وإعادة تجديد خط سكك حديد الحجاز(٣٤) .

وبازدياد الخطر السوفييتي على المصالح النفطية الغربية في منطقة الخليج في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في الوقت الذي أخذ يعلق فيه الغرب على نفط الشرق الأوسط أهمية في استعادة مشروعات التنمية ومواصلتها ، فقد أنشغل الغرب مع اندلاع الحرب الباردة بالحيل بين الاتحاد السوفييتي والحصول على أي امتياز نفطي بإيران أو أيًا من جاراتها الخليجيات ، كما انشغل بسد المنافذ التي يمكن أن يتسلل منها الفكر الشيوعي إلى المنطقة ، وذلك بخلق إقليم شرق أوسطي ، ذا ميول غربية ، يتمتع فيه الغرب بنفوذ ، وتأثير كبيرين .

كذلك ارتبط تكتيل الشرق الأوسط ، بالمساعي الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفييتي ، وعزله عن المياه الدافئة ، للحد من تحركاته المناوئة للغرب في الحرب الباردة ، بعد أن اقتنع الغرب بأن هذه الحرب لم تعد منحصرة في أوروبا ، وأن نجاح الاتحاد السوفييتي في الوصول إلى الشرق الأوسط ، والحصول على جزء من نفطه ، ونشر الشيوعية به ، وصبغه بالصبغة السوفييتية ، وتطهيره من النفوذ الغربي ، يعني

فتح المحيطين الهندي ، والأطلسي أمام سلاح الغواصات السوفييتي ، وتمكين السوفييت من تطويق أوروبا من الجنوب ، وعزل الشرق الأقصى ، وجنوب أسيا ، وضم شمال إفريقيا للمعسكر الشرقي ، وحرمان المعسكر الغربي من قواعد استراتيجية بطول منطقة الشرق الأوسط(٣٥) .

لهذا ربط الغرب بين تكتيل المنطقة ونجاح سياسة عزل الاتحاد السوفييتي عن المياه الدافئة ، بعد أن نجح في عزله عن غرب أوروبا وشرق آسيا بأحلاف ، ولم يبق أمامه إلا تطويق حدوده الجنوبية لعزله عن منطقة الثروات النفطية والمياه الدافئة معًا ، والتي كان يسعى إليها الاتحاد السوفييتي ، بشكل جعل الغرب يري بأن هذه المنطقة ما لم تشكل وحدة إقليمية واحده يتمتع فيها الغرب بنفوذ كبير ستكون أضعف مناطق مواجهاته مع الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة .

وقناعة الغرب بأهمية هذه المنطقة في تفعيل الحصار علي الاتحاد السوفييتي ، ارتبط بالدورالذي لعبته في الحرب العالمية الثانية للحفاظ علي أداء الاتحاد السوفييتي في مواجهة القوات النازية ، عندما وظفت أراضيها لتوفير ممرات آمنة لتزويده من الجنوب بالمؤن والعتاد في الحرب ، وبخاصة بعد أن أحكمت دول المحور الحصار عليه من كل الاتجاهات ، باستثناء المنطقة الجنوبية التي استخدمها الحلفاء في الحرب لتأمين احتياجاته(٣٦) .

ولما كانت المنطقة التي ساعدت في تزويد الاتحاد السوفييتي بالمساعدات إبان الحرب العالمية الثانية ، هي ذات المنطقة التي اهتم الغرب بإبعاد الاتحاد السوفييتي عنها ، واستخدامها لإحكام الحصار عليه وعزله في الحرب الباردة ، فقد رأى تكتيلها والمناطق المحيطة بها ، لتشكل إقليم شرق أوسطي تتحمل دوله – بدعم غربي– مسئولية حمايته وتوفير الأمن والاستقرار لشعوبه ، بعد أن ربط الغرب بين أمنها واستقرارها ، والأمن والاستقرار في الغرب والعالم كله .

وبدا التفكير في تكتيل المنطقة ، عندما أعلن الإنجليز مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عن البحث عن آلية للدفاع عن مصر ، ومنطقتي البحر الأحمر والخليج العربي- الذي اسمته الوثائق العربية الخليج الفارسي- لتحقيق الاستقرار لدول الشرق الأوسط ، وحماية حقول النفط في الخليج ، والعراق ، وخليج السويس ، وخط أنابيب البترول بين كركوك ، وميناء حيفا على البحر المتوسط ، وكذلك طرق المواصلات البحرية ، والبرية الأساسية للغرب ودول الكومنولث البريطاني في المنطقة(٣٧) .

وتفكير إنجلترا في تكتيل المنطقة ، كان محاولة لتجاوز الوضع الصعب فيها ، مع المساعي السوفييتية لتحويلها إلى واحدة من ساحات الحرب الباردة ، وتصاعد الرفض للوجود البريطاني في المنطقة ، وعدم استمرار القبول به ، ووضع بريطانيا المهتز بعد الحرب ، والذي كان لا يساعدها علي القيام علي تأمين المنطقة وتحقيق الاستقرار لها بمفردها . ولعل هذا هو ما دفع أحد مسئولي بريطانيا إلى التصريح - لأول مرة - بعجزهم عن ضبط الأمن والاستقرار في المنطقة بمفردهم ، وسعيهم للبحث عن شريك - أو أكثر- لتحمل أعباء هذه المهمة الشاقة معهم ، والتلميح إلى أهمية القبول بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المهمة ، لقناعته هو وكثير من البريطانيين ، بما أصبح لها من مصالح استراتيجية في المنطقة ، تجعلها مستعدة للقيام بدورلحمايتها وحفظ الأمن والاستقرار فيها ، ويبدو أن هذه القناعة هي التي دفعت مسئول بريطاني آخر من المهتمين بالوضع في الشرق الأوسط لأن يذهب إلى أنه ما لم تقف أمريكا خلف بريطانيا ، وتدعمها على كافة المستويات ، فإن أمن الشرق الأوسط سيصبح مهدداً ، لأنها بدون هذا الدعم ستجد نفسها إما أن تواجه التهديد وحدها ، وإما أن تفقد وضعها السياسي والاستراتيجي والاقتصادي في المنطقة(٣٨) .

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية - التي كانت تراقب تأكل الوجود

البريطاني في الشرق الأوسط – كانت غير مستعدة لتحمل مسئوليات ضخمة في الشرق الأوسط ، في الوقت الذي كانت تتحمل فيه مهام جسام في أوروبا ومناطق أخرى من العالم في الحرب الباردة ، فقد اتفقت مع بريطانيا حول ضرورة إقامة إقليم شرق أوسطي تتحمل دولة معهما مهمة الدفاع عنه وتوفير الأمن والاستقرار له .

أهمية المنطقة العربية وإيران في إقليم الشرق الأوسط :

شكلت إيران ومنطقة الخليج مركز إقليم الشرق الأوسط الكبير ، والذي تقرر أن يضم إلى جانبهم ، أفغانستان وباكستان وتركيا واليونان ، ومنطقة شرقي البحر المتوسط ومصر ، وليبيا » والصومال الفرنسي(٣٩) .

وأهمية إيران للمشروع الشرق أوسطي تأتي من موقعها الجغرافي بالنسبة للاتحاد السوفييتي الذي تتصل به مباشرة وكذلك موقعها بالنسبة للعراق ، ومنطقة الخليج ، والهند . ولهذا رأى الغرب أن ضمان ولائها له سيفقد الاتحاد السوفبيتي أحد الممرات التي كان يسعى لاستخدامها في الوصول إلى الخليج ، حيث المياه الجنوبية أو الدافئة . وأهمية إيران في الإقليم الشرق أوسطي ، دفعت مصمميه لأن يأخذوا في الاعتبار أهمية ضم جاراتها إليه ، حتى إنهم اعتبروا أفغانستان جزءاً من هذا الإقليم ، لأن موقعها الجغرافي أتاح لها تطويق إيران ، والاتصال بالاتحاد السوفييتي ، والتحكم في الممر الذي يمكن أن يؤدي به إلى شمال غرب الهند ، ولهذا علق على أفغانستان أن تشكل مع إيران حاجزاً لمنع الاتحاد السوفييتي من التوسع نحو جنوب آسيا والخليج العربي(٤٠) .

وبتقسيم شبه القارة الهندية ، وما تمخض عنه من قيام باكستان كدولة مستقلة ، اعتبر مهندسو المشروع الشرق أوسطي باكستان جزءاً منه ، لأن اشتراكها في الحدود مع إيران وأفغانستان والهند ، جعل الغرب يعلق عليها أهمية في تأمين ظهر إيران ، وقطع الطريق على الاتحاد السوفييتي والوصول إلى الهند ، التي طالما سعى

إليها . هذا في الوقت الذي كان يتطلع فيه الغرب لاستخدام باكستان لتهدئة المسلمين في العالم ، وكقائد للدول الإسلامية في الشرق الأوسط بدلاً من مصر(٤١) .

والى الغرب من إيران ، اعتبرت تركيا جزءاً من الشرق الأوسط ، حتى تشكل مع إيران وأفغانستان حزام شمالي لعزل الاتحاد السوفييتي عن المنطقة ، لأن موقع تركيا وامتلاكها أحد أهم مفاتيح الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة ، يجعل منها حاجزاً طبيعيًا يحول دون وصول أي قوة معادية للغرب – وبخاصة الاتحاد السوفييتي – إلى الشرق الأوسط ، وشرقي المتوسط . وبلغ التأكيد علي أهمية تركيا الشرق أوسطية ، أن أحد جنرالات إنجلترا الذين كانوا يعملون فيها H .Wardle أكد علي أن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط تتوقف على إدماج تركيا فيه(٤٢) ، وبخاصة بعد أن بدأ الاتحاد السوفييتي يسعى لكسر الحصار المفروض عليه ، بالضغط عليها ، لتغيير نظام الإشراف على المضايق بالشكل الذي يسمح له بالتغلب على التجمد الشتوي الذي يعطل استخدام سواحله الشمالية لفترة طويلة سنويًا ، وكسر محاولات فرض الحصار عليه من الغرب بالوصول إلى البحر المتوسط ، والنفاذ إلى المياه الدافئة ، حيث أهم مراكز التجارة العالمية(٤٣) .

ولما كان أمن تركيا والمضايق مرتبطًا بموقف اليونان في الحرب الباردة ، فقد اعتبرها مهندسو المشروع الشرق أوسطي جزءاً منه ، لأن موقعها بالنسبة لتركيا وشرقي المتوسط ، يحتم على الغرب استمالتها ، والحفاظ عليها ، لإحباط محاولات روسيا للالتفاف حول تركيا ، وعرقلة الملاحة في البحر المتوسط ، بعد اتجاه السوفييت بعد تعثر مشروعاتهم بإيران ، وتركيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلى اختراق اليونان بإحداث انقلاب سياسي ساعد الشيوعيين في الوصول إلي السلطة(٤٤) .

وتخطيط دعاة المشروع الشرق أوسطي لدمج باكستان ، وأفغانستان ، وإيران ، وتركيا ، واليونان في إقليم شرق أوسطي ، يشكلون فيه الحائط العازل ، أو الحزام

الشمالي ، أو خط الدفاع الأول ، الذي يتلقى ضربات الاتحاد السوفيتي ، ويستنزف قوته ، ويحول بينه واختراق منطقة الشرق الأوسط ، جعل الغرب يرى أن أمن واستقرار ووحدة أراضي هذه الدول حيوي لأمن الشرق الأوسط ، وأمن واستقرار الغرب والعالم كله ، وأن تعرضها للخطر يعنى إضعاف قدرة الغرب في الدفاع عن الشرق الأوسط في حال وقوع أي حرب . لهذا أبدى الغرب استعداده لبناء الدول الخمس عسكريًا ، واعتبر أن نجاحه في هذه المهمة ، سيمكن هذه الدول من الحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها ، كما أنه سيمكنه من إنجاز أهدافه الاستراتيجية في المنطقة بشكل عام(٤٥) .

ورغم أن مهندسي المشروع الشرق أوسطي علقوا أهمية على إيران في الربط بين باكستان وأفغانستان من ناحية وبين تركيا واليونان من ناحية أخرى لتشكيل خط دفاع شرق أوسطي أول ، لاستنزف طاقة الاتحاد السوفييتي ، وتلقي ضرباته ، والحيل بينه وبين الوصول إلى المحيط الهندي والبحر المتوسط ، فإنهم كانوا يرون بأن هذا الخط غير كاف لحماية المنطقة ، وتنفيذ خطط الغرب في الحرب الباردة ، وأن الاكتفاء بخط دفاع واحدٍ للذود عن الشرق الأوسط ، سيجعل هذه المنطقة أضعف نقاط التحالفات الغربية في الحرب الباردة ، ما لم تقم بالمنطقة العربية خطوط دفاع أخرى لمواجهة الاتحاد السوفييتي ، ولأن الشرق الأوسط لن يكون أحد الميادين المهمة ، دفاعيًا وهجوميًا في أي حرب قادمة ، ما لم تتعاون الدول العربية مع الغرب ، وتقبل باستخدام أراضيها كنقطة وثوب استراتيجية ضد الاتحاد السوفييتي ، لأن القواعد العسكرية التي تتوفر علي أراضيها ، ستجعل القاذفات الغربية على مسافة من الأراضي السوفييتية ، تمكنها من ضرب القواعد العسكرية السوفييتية ، ومراكز صناعة الأسلحة ، في منطقة البحرالأسود وجبال الأورال ، والإغارة على حقول الاتحاد السوفييتي النفطية في باكو ، ومزارعه الغنية بالغلال في أوكرانيا(٤٦) .

من هنا جاءت أهمية المنطقة العربية في المشروع الشرق أوسطي - الذي رأي الغرب أن يقوم علي تكتيل الكيانات السياسية والجغرافية بالمنطقة ، بشكل يساعده في تنفيذ استراتيجيته في الحرب الباردة ، لحماية مصالحة في المنطقة ، وتضييق الخناق علي الاتحاد السوفييتي- والتخطيط لاستيعاب دول منطقة المشرق العربي ، والدول العربية التي يمكن أن تستخدم أراضيها لتامين شرقي المتوسط ، والبحر الأحمر ، في الشرق الأوسط الكبير(٤٧) .

وكانت العراق أحد أهم دول المشرق العربي أهمية للمشروع الشرق أوسطي ، لأن موقعها الجغرافي ، ومواردها واحتياطاتها النفطية ، تجعلها أحد أهم مفاتيح الشرق الأوسط ، وأداة ربط في شبكة المواصلات الجوية العالمية ، وبلغ التعويل على أهمية دمج العراق في المشروع حدا دفع المسئولين الغربيين المهتمين برسم مستقبل الشرق الأوسط ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلى التأكيد على أنه لا يمكن توفير الأمن لهذه المنطقة ، وتأمين الإمدادات البترولية الخليجية ، وطرق المواصلات في المنطقة ، إلا بوجود قواعد عسكرية في العراق أو أي إقليم عربي مجاور له . ولعل هذا كان وراء اهتمام الأمريكان بتأييد توجهات بريطانيا للاحتفاظ بالتسهيلات التي توفرها لها معاهدة ١٩٣٠ ، ووضع البند الرابع منها موضع التنفيذ ، لإتاحة الفرصة أمامهما لنشر مزيد من القوات على الأراضي العراقية ، وإقامة قواعد جوية بالبصرة وكركوك ، وبغداد ، إلى جانب القواعد التي يمكن إقامتها جنوب إيران(٤٨) ، والتي أبدى الأمريكان استعدادهم لإرسال قوات إليها (لواء من كتيبتين بحريتين ، وكتيبة مدفعية ، وما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أسراب طائرات مقاتلة ، وقاذفات قنابل) على وجه السرعة ، لتكون جاهزة في أقل من شهر مع القوات التي قد ترى بريطانيا إرسالها ، للقيام بأي عمل عسكري لحماية حقول النفط الإيرانية في الجنوب(٤٩) .

وبلغ الاهتمام الغربي - في إطار المشروع الشرق أوسطي - بإقامة شراكة دفاعية Partner ship مع العراق ، تقبل بموجبها نشر قوات بريطانية على أراضيها ، تتمتع

بتسهيلات استراتيجية ، تمكنها من أداء مهمتها في الدفاع عن الشرق الأوسط ، وحماية أمنه واستقراره ، أن وزير الخارجية البريطاني دعا حكومته لإقناع العراق ، بعدم قدرته علي الدفاع عن نفسه ، حتى بمساعدة الدول العربية ، وأن إبعاد القوات البريطانية عن أراضيه في وقت السلم ، ليس في مصلحته ، حتى يقبل بشراكه دفاعية مع بريطانيا(٥٠) .

ولما كانت الأوضاع المضطربة بالعراق لا تدعو إلى اطمئنان دعاة المشروع الشرق أوسطي إلى سرعة تفاهم الحكومة البريطانية مع نظيرتها العراقية ، لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٠ ، بما يسمح لبريطانيا بالاحتفاظ بقواعد وتسهيلات استراتيجية على الأراضي العراقية ، فقد دعا أحد المسئولين الغربيين المعنيين بالمشروع الشرق أوسطي إلي البحث عن بدائل للتسهيلات المفترضة بالأراضي العراقية بالبلدان العربية المجاورة ، في الوقت الذي نصح فيه الأمريكان الحكومة الإنجليزية بمواصلة الاهتمام ببناء وتنمية الكويت ، لتكون قاعدة بديلة للعراق ، في حال فشل المفاوضات الإنجليزية العراقية لتعديل معاهدة ١٩٣٠(٥١) ، لأن موقع الكويت يجعلها على مسافة طيران معقولة من حقول النفط في كركوك ، وعلى مسافة طيران أقل من عبدان والبصرة والبحرين(٥٢) .

من هنا كانت أهمية الكويت للمشروع الشرق أوسطي ، والتي اتجهت إنجلترا إلي التخطيط لتأسيس قاعدة عسكرية بها لا تجد معارضة قوية من المملكة العربية السعودية ، تكون على اتصال مع قواعدها في العراق ، رغم أنها كانت لا ترى مبرراً لتأسيس مثل هذه القاعدة في بلد يخضع لحمايتها ، وتتمتع فيه بتسهيلات استراتيجية كاملة(٥٣) .

ورغم قناعة المهتمين بتحديد الأبعاد الجغرافية والدفاعية للمشروع الشرق أوسطي ، بأن موقع المملكة العربية السعودية إلى الجنوب يجعلها في مأمن من أي خطر قد تتعرض له منطقة الشرق الأوسط ، والذي كان متوقعًا أن يأتيها من الشمال ،

وان نشر أي قواعد عسكرية على أراضيها قد لا يكون ذات جدوى للمشروع ، فانهم انتهوا إلى حتمية دمجها في المشروع لازدياد أهميتها الاستراتيجية لقطبي المعسكر الغربي ، حتى إن الولايات المتحدة الأمريكية ، أصبحت ترى بأن الدفاع عنها يعتبر حيويًا للدفاع عن الولايات المتحدة نفسها ، بعد أن أدت مضاعفة شركة كاليفورنيا أربيان استاندرد أويل (كاسوك) California Arabian Standard Oil Company لاستثماراتها النفطية بشرقي المملكة ، إلى تحويلها إلى أحد أهم مراكز إنتاج النفط ، والمغانم المادية في العالم . هذا في الوقت الذي أخذ يتحدث فيه الإنجليز عن أهمية وحيوية أمن السعودية لهم ولدول الكومنولث البريطاني ، لقرب المملكة العربية السعودية من طرق المواصلات لتلك الدول ، وبخاصة الهند ، وتأثيرها القوي في أمن واستقرار الخليج ، ووضعها الخاص في المنطقة العربية والإسلامية ، وتأثيرها الضخم في الأعداد الهائلة من المسلمين بالهند والإمبراطورية البريطانية(٥٤) .

لهذا سعت إنجلترا لدى ابن سعود لاقناعة بالمشاركة في المشروع الشرق أوسطي ، والتي علقت عليها أهمية في التوصل لاتفاقات للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، والمنطقة العربية ، وفتح باب الحوار مع مصر للوصول إلى نتيجة مرضية في هذا الشأن(٥٥) .

ولم تستثن الإمارات العربية ، وعمان من الاستيعاب في المشروع الشرق أوسطي ، رغم ما كانا يتمتعان به من هدوء سياسي في شرق شبه الجزيرة العربية ، منذ أن تحولت المنطقة إلى محميات بريطانية British Protected States ، بعد أن رأى مهندسو المشروع ضرورة عزلها عن مجال المنافسة العربية والدولية ، لتأمين مواردها النفطية المتنامية ، وحماية موقعها (بالخليج ، وعلى بحر العرب والمحيط الهندي) المؤثر في طرق المواصلات بين الغرب ، ومناطق مصالحه ونفوذه في جنوب آسيا وشرقها ، واستخدام أراضيهما كقواعد للدفاع في العمق Defense In

Depth[٥٦] .

ولما كانت الإمارات العربية وعمان لا يتوفر بهما القواعد التي يمكن أن يبني عليها الغرب دفاعاته في حال وقوع حرب ، فقد رأى دعاة المشروع حث شركات النفط والطيران المدني العاملة في الإمارات العربية وعمان على تأسيس قواعد عسكرية بهما ، تستخدم لحماية طرق المواصلات بالمنطقة ، والدفاع في العمق ، والوصول لأي مكان في الشرق الأوسط[٥٧] .

كذلك كانت الحاجة إلى زيادة الدفاع في العمق بالشرق الأوسط ، وتأمين البحر الأحمر وراء توسيع الحدود الجغرافية للمشروع ليستوعب اليمن والدول العربية المطلة علي البحر الأحمر جنوب مصر حتى إثيوبيا ، والتي اعتبر مهندسو المشروع أمنها مهماً للحفاظ على أمن الشرق الأوسط ، وأن موقعها ذا الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ، يجعلها من المناطق التي يجب أن يضمن الغرب عدم فرض الهيمنة عليها من جانب أي قوة معادية له وبخاصة بعد أن أصبح لروسيا نشاط في إثيوبيا – و يجب أن تتوفر فيها التجهيزات والمطارات للدفاع في العمق عن الشرق الأوسط والمصالح النفطية الغربية به . ولعل إدراك أهمية دول القرن الإفريقي للمشروع الشرق أوسطي هو ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبة إنجلترا بالاحتفاظ بما لها من تسهيلاتها عسكرية في السودان ، والاتفاق علي وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية البريطانية أو الأمريكية وإقناع إريتريا بالاندماج في إثيوبيا والسودان ، وتوفير للحكومة الإثيوبية المساعدات التي تحتاجها ، وتمكينها من وضع برامج للإصلاح والتنمية ، لتحقيق الأمن الداخلي[٥٨] .

ونظراً لما رآه دعاة الشرق أوسطية من ارتباط بين أمن شرقي البحر المتوسط ، وأمن الشرق الأوسط واستقراره ، وحماية خط أنابيب النفط بين كركوك وحيفا (على البحر المتوسط) وتأمين منطقة قناة السويس ، فقد اقر مهندسو المشروع الشرق أوسطي

بأهمية امتداد المشروع لاستيعاب المنطقة العربية المطلة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، بداية من بلاد الشام حتى طرابلس الغرب ، لأهمية الاحتفاظ بقواعد عسكرية في حيفا بفلسطين وشرق الأردن ، ومنطقة قناة السويس ، لحماية المنطقة مباشرة من أي هجوم معاد ، وخط أنابيب كركوك –حيفا ، وتأمين الملاحة في قناة السويس(٥٩) .

لهذا ساندت الولايات المتحدة الأمريكية ، اتجاه بريطانيا للتأسيس لوجود عسكري بريطاني في شرق الأردن ، والعمل معها لإيجاد منفذ أوسطي -Med iterranean Outlet لها ، إلى جانب منفذها البحري على خليج العقبة ، والذي اعتبراه غير كاف لتمكينها من لعب دور مهم في الدفاع عن الشرق الأوسط(٦٠) ، بعد أن تصاعدت أحداث العنف في فلسطين ـ بين العرب واليهود ـ بدرجة دفعت إنجلترا لأن تقرر سحب قواتها منها(٦١) وفق جدول زمني ، بعد انتهاء مسئولياتها السياسية ، رغم مخاوفها من تهديد الاضطرابات والمصادمات المتصاعدة بفلسطين لخط أنابيب كركوك ـ حيفا (٦٢) .

ونظرا لاضطراب الأوضاع في فلسطين وعجز إمكانات الأردن عن الاستجابة لاحتياجات المشروع الشرق أوسطي ، فقد رشح مهندسو المشروع مصر لتكون قاعدة أساسية للقوات الغربية البرية ، والجوية العاملة في منطقة الشرق الأوسط ، ومركزًا لتمويلها لأنها القاعدة الطبيعية لشرقي المتوسط ، كما أن موقعها يجعلها مفتاح الشرق الأدنى ، ومركزه السياسي والجغرافي ، كما أن قبولها المشاركة في المشروع سيدفع الدول العربية لأن تحذو حذوها ، فضلاً عن هذا توجد على أراضيها ـ بمنطقة القناة ـ أحد أهم القواعد العسكرية الإنجليزية في المنطقة ، والتي يتركز بها ما يقرب من ٢٠٠ ألف جندي بريطاني في نهاية الحرب ، والتي كان تزويدها إبان الحرب العالمية الثانية بأكثر من ٤١ فرقة عسكرية للحلفاء ، وراء الدور المهم الذي لعبته في الحرب ، لمنع

قوات المحور من الوصول إلي حقول النفط في الشرق الأوسط ، وتأمين المواصلات بين المحيط الهندي ، والبحر المتوسط(٦٣) .

وترشيح منطقة قناة السويس لتكون القاعدة الأساسية للقوات الغربية في المنطقة ، في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات المصرية المطالبة بسحب القوات البريطانية من البلاد ، والخوف من احتلال السوفييت لها ، بعد سحب القوات البريطانية ، دفع وزير الخارجية البريطاني إلي مطالبة حكومته بالعمل لإقناع مصر بعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها حتى بمساعدة الدول العربية ، وأن إبعاد القوات البريطانية عن أراضيها في وقت السلم ليس في مصلحتها ، حتى تتخلى عن مطالبة إنجلترا بسحب قواتها من أراضيها ، وتقبل بتقديم تسهيلات استراتيجية لها(٦٤) .

هذا في الوقت الذي أكد فيه الأمريكان بناءً علي بحث الموقف الأمني في الشرق الأوسط مع اندلاع الحرب الباردة ، وخطط البنتاجون الطارئة في ١٩٤٦ ، على الأهمية الاستراتيجية لقاعدة قناة السويس ، في حال نشوب حرب مع الاتحاد السوفييتي ، باعتبارها القاعدة المهمة في المنطقة التي يمكن للقاذفات الأمريكية استخدامها بفاعلية في مهاجمة صناعة النفط السوفييتية ، وغيرها من الأهداف المهمة بجنوب الاتحاد السوفيتي ، عنها من أي قاعدة في إنجلترا واليابان ، أو حتى باكستان(٦٥) .

لهذا أيدت الولايات المتحدة الأمريكية تمسك إنجلترا بمعاهدة ١٩٣٦ ، وتعليق التخلي عنها بالتوصل إلى ترتيبات بديلة مع المصريين ، تضمن لبريطانيا في مصر التسهيلات الاستراتيجية التي تتيح لقواتها حق العودة السريع إليها في وقت الحرب ، بما في ذلك منطقة القناة ، واستخدام مطاراتها ، وموانيها ، ووسائل مواصلاتها في العمليات الدفاعية والهجومية للسيطرة على منطقة الشرق الأدنى والحفاظ عليها(٦٦) .

وحاجة المشروع الشرق أوسطي الملحة إلى تسهيلات استراتيجية في مصر أو

المناطق المجاورة لها ، وبخاصة بعد أن توترت الأوضاع بفلسطين بدرجة جعلت بريطانيا تتخلى عن البحث عن تسهيلات بها ، في الوقت الذي تأزمت فيه العلاقات المصرية البريطانية بدرجة حالت دون وجود أدنى فرصة لإدخال تعديلات علي معاهدة ١٩٣٦ تسمح بتوفير التسهيلات الاستراتيجية التي يحتاجها المشروع الشرق أوسطي ، دفعت الأمريكان إلى نصح حلفائهم الإنجليز بالسعي للحصول على مزيد من التسهيلات الاستراتيجية في منطقة برقة بليبيا شمال غرب مصر ما لم ينجحوا في الحصول على التسهيلات المطلوبة في منطقة القناة(٦٧) .

ولعل هذا ما جعل وفدي بريطانيا والولايات المتحدة في مفاوضات ١٩٤٧ حول الشرق الأوسط ، يتفقا على أنه ما لم تستطع بريطانيا الحصول على تسهيلات استراتيجية بمصر وفلسطين تمكنها من القيام بأي عمل جوي استراتيجي من بداية أي حرب ، ونشر قواتها على وجه السرعة ، للدفاع عن مصر ، وقناة السويس ، وفلسطين ، فإن الحاجة ستكون ضرورية لتأسيس قاعدة للقوات البريطانية في ليبيا ، لتكون في وقت السلم مقرا لتلك القوات والإمداد والتموين ، وقاعدة للدفاع عن المنطقة في وقت الحرب . رغم قناعتهم بأن برقة لا يمكن أن تكون بديلا لقناة السويس مهما بلغت التسهيلات التي ستتوفر بها(٦٨) .

لهذا بحث الإنجليز والأمريكان في مفاوضاتهما حول الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية مستقبل ليبيا ، لتأمين التسهيلات الاستراتيجية المطلوبة في برقة ، وتجهيزها لاستقبال القوات البريطانية الموجودة في فلسطين ومصر أو أي مكان آخر بالشرق الأوسط ، في حال تعثر المفاوضات الأنجلو/مصرية لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، واستخدامها إلى جانب قناة السويس في الدفاع عن الشرق الأوسط إذا ما نجحت المفاوضات الأنجلو/ مصرية . ولعل هذا كان وراء الربط بين منح برقة استقلالها سريعًا ، وسحب القوات البريطانية التي نزلتها إبان الحرب ، وتوقيع ليبيا

معاهدة دفاعية مع إنجلترا ، تقر بوصايتها الاستراتيجية علي برقة ، حتى تستخدمها كقاعدة عسكرية إلي جانب قناة السويس أو بديلة لها ، وإما أن تتمسك إنجلترا باستمرار احتلالها لبرقة ، وتحويلها إلى قاعدة عسكرية . ورغم التفكير في استخدام أجزاء من الأراضي الليبية لتكون بديلاً لقناة السويس في حال تعثر المفاوضات الإنجليزية / المصرية لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، فإن الأمريكان ظلوا يؤكدون علي أهمية الاحتفاظ بتسهيلات استراتيجية في مصر ، لأمن الشرق الأوسط ، حتى إنهم اقترحوا ، علي حلفائهم الإنجليز ، التخلي لمصر عن برقة ، شريطة أن يوافق سكانها والمصريون ، علي أن تتمتع بالحكم الذاتي Autonomous ، نظير توقيع مصر على اتفاق يوفر لبريطانيا ، تسهيلات إستراتيجية طويلة المدى في مصر وبرقة ، تمكنها من المساهمة في الحفاظ على أمن الشرق الأوسط . ورغم ترحيب الجانب البريطاني بالاقتراح الأمريكي ، إلا أنه أبدى تخوفه من أن يخلق سكان برقة ، وتقلب النخبة السياسية المصرية صعوبات له(٦٩) .

* * *

هكذا جاءت أبعاد المشروع الإقليمي للشرق الأوسط الذي اهتم الغرب بتحديد أبعاده الجغرافية والسياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومع اندلاع الحرب الباردة ، لعزل مراكز النفط بمنطقة الشرق الأوسط عن مجال المنافسة الإقليمية ، والدولية ، وسياسات الاستقطاب التي ارتبطت بالحرب الباردة ، وسعي الغرب لاستكمال أحد أهم التحالفات أو التكتلات الإقليمية لعزل الاتحاد السوفييتي ، والحد من قدراته علي مواجهة الغرب ، في منطقة الشرق الأوسط ، ومن ورائها ، منطقة المحيط الهندي وإفريقيا ، بعد أن نجحت الولايات المتحدة في عزله عن غرب أوروبا ، في الوقت الذي كانت تعمل فيه لعزله عن شرق آسيا . كذلك كانت أحد أهداف الغرب من تكتيل المنطقة إجهاض مشروع الجامعة العربية ، وخلق ظروف

تساعد علي حسم مشروع الدولة اليهودية ، واستيعابها في نظام إقليمي مع الدول العربية والإسلامية في المنطقة ، وخلق فرص أمامها للهيمنة على الاقليم سياسيًا ، بعد اختراقه اقتصاديًا .

واحتلال إيران وجاراتها الخليجيات للمركز في المشروع الإقليمي للشرق الأوسط ، ارتبط بمسعى الغرب لاخراج مناطق مصالحة النفطية من مناطق المواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي في الحرب الباردة ، واستخدامهم كذلك في تشديد الحصار علي الاتحاد السوفييتي ، وكسر إرادته ، بعد أن تأكد أن استخدام ذات المنطقة لخلق ممرات آمنة لتزويد الاتحاد السوفييتي بالمؤن والعتاد في أشد سنوات الحرب العالمية الثانية ضراوة ، كان وراء صموده في الحرب .

لهذا عول علي إيران وما يطوقها من دول بالإضافة إلى اليونان في تشكيل حزام شمالي ، وخط دفاع شرق أوسطي أول ، تنحصر مهمته في استنزاف إمكانات الاتحاد السوفييتي العسكرية ، وتلقي ضرباته في حال وقوع أي حرب .

ولقناعة صناع المشروع الغربيين ، بأن الاكتفاء بخط دفاع واحد شمالي بالشرق الأوسط ، سيجعله أضعف نقاط المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ، فقد وسعوا من المحيط الجغرافي للشرق الأوسط حتى استوعب منطقة المشرق العربي وجزء من شمال إفريقيا ودول القرن الإفريقي حتى إثيوبيا ، للاستفادة من التسهيلات الاستراتيجية التي تتوفر لبريطانيا بموجب المعاهدات الثنائية الموقعة مع دول المنطقة ، والتي يمكن للغرب استخدامها في إقامة خطوط دفاعية أخرى في المنطقة تدعم خط الدفاع الأول ، تستخدم للدفاع في العمق عن الشرق الأوسط ، والإغارة على مراكز الاتحاد السوفييتي الاستراتيجية ، التي لا يمكن الوصول إليها من القواعد الغربية في غرب أوربا وشرق آسيا بسهولة .

وقد بذلت محاولات لتنفيذ المشروع الإقليمي للشرق الأوسط منذ أن تحددت

ملامحه في المفاوضات الأنجلو أمريكية حول الشرق الأوسط في ١٩٤٧ . بيد أن هذه المحاولات تعثرت لرفض العرب الانخراط في أحلاف غربية في المنطقة ، قبل إنهاء الاحتلال وانسحاب القوات الأجنبية من أراضيهم ، في الوقت الذي اتجهوا فيه لاقامة نظام للدفاع العربي المشترك ، عندما وقع معظمهم (مصر ، الأردن ، سوريا ، العراق ، السعودية ، لبنان ، اليمن) في ١٣ أبريل ١٩٥٠ على معاهدة الضمان الجماعي ، التي عملت الولايات المتحدة وإنجلترا لتجميدها ، بعد أن اعتبراها عملا موجهًا ضد إسرائيل ، ويعرض مشروعات الأحلاف الغربية المطروحة في المنطقة للفشل . لهذا قامت الاستراتيجية الغربية في جزء منها بالمنطقة ، على تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين إنجلترا ودولها ، والعمل لضرب معاهدة الضمان الجماعي العربي ، عندما اتجها لاستخدام العراق لجر الدول العربية للانخراط في حلف شرق أوسطي ، إلى جانب إيران ، عندما اتخذ نوري السعيد الذي أبدى ارتياحه لرغبة إنجلترا في إقامة حلف بالمنطقة – قرارا بالمشاركة في حلف إلى جانب إيران ، وباكستان ، وتركيا ، وإنجلترا عرف بحلف بغداد ، لكن رفض الدول العربية الأخرى للمشاركة في مثل هذا الحلف ، لم تدفعهم إلى العزوف عن الانضمام إليه فحسب ، بل والعمل لعزل العراق عن محيطها العربي ، حتى انسحبت منه بعد فترة وجيزة ، عندما تراجع فاضل الجمالي عن سياسة نوري السعيد .

لهذا ظل المشروع الإقليمي للشرق الأوسط يراوح مكانه ، رغم محاولات الغرب المستميتة لإخراجه إلى النور ، بآليات مختلفة عن تلك التي استخدمت في مطلع الحرب الباردة ، حتى بعد خفوت تلك الحرب ، بسقوط الاتحاد السوفييتي .

الهوامش

(١) بدا استخدام مصطلح الشرق الأدنى من زمن ليس بالقصير ، أما الأقصى فقد عرف مع الكشوف الجغرافية الأوروبية ووصول طلائع الغرب إلى المياه الآسيوية في نهاية القرن الخامس عشر ، وقد أطلق الأول علي المناطق الأقرب لأوروبا من الشرق والتي تحيط بالحوض الشرقي للبحر المتوسط ، بما في ذلك شماليإأفريقيا وجنوبي آسيا ، وأحيانا شبه جزيرة البلقان ، أما الشرق الأقصى فقد أطلق علي المناطق المطلة على المحيط الباسفيكي من الشرق .

لمزيد من المعلومات ارجع إلى . The New Encyclopedia Britannica , Vol 8 , pp 108, 574 محمد رياض : الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ص ٢٩٥ ؛ إسماعيل صبري عبد الله : مصر والعرب والعالم ، الأهرام ، ٥/ ١/ ١٩٩٦ .

(٢) مروان خيري : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلي كيسنجر في السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) ، ص٤٩ .

(٣) أحمد صدقي الدجاني : الجذور التاريخية للشرق أوسطية في الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني ، الطبعة الأولي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٢٣-٢٤ .

(4) Bryson , A. Thomas : Seeds of Mideast Crisis ,the United States Diplomatic Role in the Middle - East During World 11, U.S.A. pp 162-164 , C.O, 732 /87/19, Post -War Strategic Requirements Middle East , From E.A .Armstrong , 13th Jan 1943, p. 2.

(5) C.O,732/87/10, Middle East long term policy , Undated , p. 2 ; F.O ,371/68041 ,Meeting of 23 Oct1947 , p. 2.

(6) F.R.U.S, Diplomatic Papers ,1947, vol IV, The Secretary of State to the Ambassador in the UK, Washington , 24 Aug 1942 , p. 28.

(٧) ميشيل كامل : أمريكا والشرق العربي ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٠٧ .

(8) F.O , 371/63109 , Strategic Value of the Mediterranean , Near and Middle East , Aide Memoir , 16th Oct 1947, p. 1.

(9) Ibid , 141/1315 , From Rodgers to Jeddah , 18th Aug 1948 .

(10) ; C.O.732/87/19, Post-war Strategic Requirements, Middle East, from E.A. Armstrong ,13th Jan 1943, p4; F.O.141/1378, Note to the Chairman of the official Committeen on Economic on Development of the Middle East ,10th Aug 1949, p.2.

(١١) رءوف عباس : التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ٢٧ ، ١٩٨٠ ، ص ٣١٥ .

C.O.732/88/26, From Eden to Halifax ,8 Aug 1943 ,p.2.

(١٢) نجاح محمد وآخرون : تاريخ الجزيرة العربية المعاصر ، بيروت ٢٠٠١ ، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥ ؛ عبد الفتاح حسن أبو عليه : نشأة العلاقات السعودية الأمريكية في دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، دار المريخ ، الرياض ، ص ٤٠٦ 420 , ؛ احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٦٥ ، ٦٦

(13) Bryson , A,Thomas ; op,cit ,p 33

(14) -.O.732/88/26 , From Eden to Halifax ,8Aug 1943 , pp2-3; Ibid , 732/87/ 10,Extract from Conclusions of Meeting of the War Cabinet held in the Prime Ministers Rome House of Commons ,14th July 1943 , p3.

(15) F.R.U.S,1944,Draft Memorandum to President Truman , Washington , undated, Memorandu , British Policy p45;F.O.141/928,Draft in the Middle East , Aug, 1943; F.O,371/68041,Meeting m 0f 24 oct 1947 .

(١٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي ، عالم المعرفة "٤" الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٨ ، ٢٢-٢٣ ؛ ميشيل كامل : المرجع السابق ، ص ٤٣ .Bryson ,A. Thomas; op, cit, p9.

(١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفي : المرجع السابق ، ص ص ، ١٨ ، ٢٠ ، ٣٣، ٤١ ؛ رءوف عباس : المرجع السابق ، ص٢١٥ .

(١٨) ميشيل كامل : المرجع السابق ، ص ٢٧ ، هامش ١ ، F.O ,141/1222 ,Economic Policy in the Middle East Memorandum by the F.O,26 Feb 1947 , p2 .

(19) F.O.371/41394,Telegram ,from F.OtoCairo,29th Apr1944;Ibid ,371/ 61114,Washington Talks on Middle East,1947 سPolitical and Strategic Question Relating to Persian Gulf ,Sheikhdoms.

(20) Ibid, 141/1222, Note by Financial Counselor, 29th April 1947, pp2,6

(21) Ibid ,141/1222, Dispatch from Campell to F.O,25 June 1947,pp 6,7 .

(٢٢) أحمد فؤاد عبد المجيد : أمريكا في الشرق الأوسط ، ١ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص٢٥ ، ٣٢ ، ٣٦ ،

F.O, Dispatch from Campbell to F.o, 25 June 1947, p 5,6

(23) F.R.U.S,1947 , Vol v , The Near East and Africa , Memorandum prepared in the Department of State , Washington , undated ,pp 529 ,530 , 555.

(24) F.RU.S,1947,Vol v, Memorandum Prepared in the Department of State , Washington , undated,p530.

(25) F.O,371/63109,Strategic value of the Mediterranean & Near and Middle East ,Aide Memoire , 16th Oct 1947 , p 5.

(26) F.O,371 /61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947,"Iran" ,pp 28-29.

(27) F.O, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean

,1947,"Iran"pp 28-29 .

(28) F.o 371 / 68041,Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean , Meeting of 24 oct 1947 , PP5 ,15 .

(29) F.o 371\ 61114 ,Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947,pp 25,30 , 31 ,37 ,53 , 56 , \Ibid 371 /63109 , Strategic Value of Mediterranean , near and Middle East , Aide Memoire , 16 th oct 1947 .p 2 .

(30) F.0 371\ 61114,Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947, Iran , pp 28 . ذ٢٩

(31) F.o 371 / 68041,Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean , Meeting of 24 oct 1947 , P ,15 .

(٣٢) نجاح محمد وآخرون : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ .

(33) Ibid , Meeting of 24 Oct 1947 , p 15.

(34) Ibid , 371/68041 , Meeting of 28 Oct 1947,p15

(35) Ibid, 371/68041: Meeting of Oct 23,1947,p3; Ibid ; 141/1444, Egyptian Treaty Revision and position in The Middle East , 3/9/1945,p4 أحمد فؤاد عبد المجيد : أمريكا في الشرق الأوسط ، ط١ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ص٢٥ ، ٣٢ ،٣٦ .

(٣٦) بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الثاني ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ١٩٣- ١٩٧ .

(37) F.O,371/63109 , Strategic value of the Mediterranean Middle East , Aide Memoir , 16th Oct 1947 , pp2-3 ; C.O,732/87/19,Post-War Strategic Requirements Middle East ,13th Jan 1943,pp1-4;F.O,141/928,Draft Memorandum ,British Policy in the Middle East ,Aug1945.

(38) F.0.371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947 , pp4-5 .

(39) Ibid , 371/ 61114 , Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947, pp 25,30,31,37,53,56;Ibid ,371/63109 ,Strategic Value of the Mediterranean & Near and Middle East , Aide Memoire ,16th Oct 1947 ,p2 .

(40) F.O,371/61114,Washington Talks on the Middle East and Eastern Mediterranean , 1947,Pakistan , p56. مروان خيري : المرجع السابق ، ص٣٤٣ ،

(41) F.O,141/1444,Meeting in the Ambassador,s Study, 10th March1951,p3; Ibid ,141/1442/1077/1/516,Letter to F.O,27th Feb1951.

(42) F.O 371 / 63109 , strategic value of the Mediterranean , Near and Middle East , Aide Memoire , 16th oct1947 , P3 ; Ibid, 371 / 61114 , Washington Talks On Middle East and Eastern Mediterranean 1947, P30 ; C.O , 732 / 87 / 19, Post ذ War Strategic Requirements Middle East , from E.A.Armstrong , 13th jan1943 , P4 .

(43) F.o 371\ 61114 ,Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947,pp 25,30 , 31 ,37 ,53 , 56 , \Ibid 371 /63109 , Strategic Value of Mediterranean , near and Middle East , Aide Memoire , 16 th oct 1947 .p 2 .

(44) F.O,371/63109 , Strategic Value of the Mediterranean Near and Middle East , Aide Memoire 16th oct1947 , P4; Ibid 141/1444 , Meeting in the Ambassador's Study , 10th March1951 , from .J.H.Wardle -Smith , P2 .

(٤٥) مروان خيري : مرجع سابق ، ص٣٤٣ ؛

F.O,371/61114,Washington Talks on the Middle East and Eastern Mediterranean , 1947,Pakistan , p56 ;

F.R.U.S,1947, vol v, Washington 1971 , Memorandum Prepared in the Department of state , Washington , Undated , P491 ; F.O 371/61114 , Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean , 1947 , Greece , PP7,31; Ibid , 371/ 6309,Strategic Value of the Mediterranean Near and Middle East , Aide Memoire, 16th oct1947,P3,

(٤٦) أحمد عبد المجيد فؤاد : المرجع السابق ، ص ٢٠ ،٢٤ ، ٢٧ ، ٦٧ ،٦٨ .

(47) F.O ; 371/61114 , Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947 , Iraqas a factor in The Maintenance of Stability in The Middle East , P32 ; Ibid , Political and Strategic Questions Relating To The Persian Gulf Sheikhdoms , P42 ; Ibid , 141/1444 , Meeting in The Ambassador,s Study , 10th March1951, From J.H.Wardle -Smith , P1 ; Ibid , 141/928 , Draft Memorandum , British Policy in Middle East , August 1943,Pp 4-5.

(48) C.O.732/87/19, post-War Strategic Requirements Middle , 13th Jan 1943; F.O. 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947 ; Iran, pp28-29.

(49) F.O371/61114 ,Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean ,1947 "Iran"pp5-6 .

(50) F.O,371/6309 , Telegram .No 5965, From Washington to F.O ,26th Oct 1947 ,p1.

(51) Ibid , 371/61114 ,Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean , 1947 "Iraqis as a Factor in the Maintenance of Stability in the Middle East "p52; "Political and Strategic Question Relating to the Persian Gulf Sheikhdoms "p42 .

(52) F.R.U.S, Vol V, Memorandum of Conversation , by the Director of the Office of Near East and African Affair , London , 9 Sep 1947 , p501.

(53) Ibid , Memorandum prepared in the Department of State , p 522.

(54) F.R.U.S, Draft Memorandum to Truman , p 45 ; F.O141/928 , Draft Mem-

orandum "British Policy in the Middle East , Aug 1943 , p 5 ; Ibid , 141/1444 , Meeting in the Ambassador Study ,10th March 1951 , p1; C.O 732/88/26, Telegram from F.O to Cairo , p 29th April 1944 , p2 ;

أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(55) F.o, 371/61114 , Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean , 1947 , "Current Political and Economic Questions in Saudi Arabia , p39 .

(56) Ibid,141/928,Draft Memorandum ,British Policy in the Middle East ,Aug 1943 ,p6.

(57) Ibid , Political Strategic Questions Relating to the Persian Gulf Sheikhdoms" pp43-44 ; Ibid , 371/63109 , Strategic value of the Mediterranean & Near and Middle East , 16th Oct 1947 , p 5 ; F.R.U.S ,Vol V" Memorandum of Conversation" by the Chief of the Division of South Asian Affairs , Washington , 9Oct 1947 , p 562

(58) F.O 371/63109; strategic Value of the Mediterranean & Near and Middle East , p p 2,4 ;Ibid ;371/ 61114 , Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947 , British Position in the Sudan , pp 25-26 ;F.R.U.S;1947 , Vol v , The Near East And Africa , Washington 1971 , Memorandum Prepared in the Department of State , pp 533-534 .

(59) C.O , 372/87/19, Post-War Strategic Requirements Middle East , 13th Jan 1943 , p 3 ;F.O,371/63109 , Strategic value of Mediterranean & Near and Middle East , Aide Memoir , 16th Oct 1947 , p4.

(60) - F.O, 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean , 1947 "Political & Strategic and Economic Question Relating to Afghanistan ;p 49.

(61) F.R.U.S, Vol V , "Memorandum Prepared in the Department of State "Washington 1947 , p525.

(62) F.O , 371/61114 , Chief of Staff Committee Minutes of Staff Conference held on 21st Nov 1947 , p 6.

(63) Ibid , 371/68041 , Meeting of 24th Oct , 1947, p 7; Ibid, 371/63109, Strategic value of the Mediterranean & Near and Middle East , 16th Oct 1947, p3.

(64) F.O,371/6309 , Telegram .No 5965, From Washington to F.O ,26th Oct 1947 ,p1

(65) F.R.U.S , Vol v "Memorandum Prepared in the Department of State "Washington 1947, p 521.

(66) F.O 371/63109 , Strategic value of the Mediterranean & Near and Middle East , 16th Oct 1947 , pp3-4 ; Ibid ,371/6309, Telegram NO 5965 , From Washington

to F.O , 1947 p1.

(67) Ibid, 371/6309, Telegram, No 5965, From Washington to F.O, 26th Oct 1947, p1.

(68) F.O , 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean ,1947 , p8 ; C.O,732/87/19 ,Post-War , Strategic Requirements , Middle East , 13th 1943 , p2 ; F.R.U.O , Vol v , Memorandum of Conversation , by the CHIEF OF THE Division of South Asian Affairs , 9th Oct 1947 , p562.

(69) F.O ,371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean " 1947" Assurance of British Strategic Facilities in Cyrenaica, pp 18-21.